دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الفقه الحضاري فقه العمران : ندوة تطور العلوم الفقهية في مسقط
المصدر:	الوعي الإسلامي
الناشر:	وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
مؤلفين آخرين:	عاشور، مصطفى(عارض)
المجلد/العدد:	س 47, ع 539
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	يوليو - رجب
الصفحات:	84 - 85
رقم MD:	448545
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	الاحتباس الحراري ، الندوات الإسلامية ، الفقه الإسلامي ، العمارة الإسلامية، تلوث البيئة ، ترشيد الاستهلاك ، المذاهب الفقهية ، الفقه الحضاري ، حماية البيئة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/448545

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

ندوة تطور العلوم الفقهية في مسقط
الفقه الحضاري.. فقه العمران

مصطفى عاشور(*)

اختتمت في العاصمة العمانية مسقط أخيراً ندوة "تطور العلوم الفقهية.. الفقه الحضاري- فقه العمران" بعد أربعة أيام من الانعقاد، تم خلالها مناقشة ما يقرب من 44 ورقة بحثية تناولت جوانب الفقه الحضاري وفقه العمران، واستعرضت خلالها محاور عدة تتعلق بالبيئة ونشأة المدن وطبيعة العلاقات بينهما. واعتبرت الندوة في توصياتها أن الفقه الحضاري في الرؤية الإسلامية لا يقتصر على الجوانب المادية والإنشائية فقط، وإنما يتخطاهما إلى الجوانب المعنوية، فيظلل العمران في الرؤية الإسلامية قيم العدل والإخاء والمساواة.

ورأت الندوة أن الإسلام فتح آفاق المسلم لرؤية الكون وعمارته، وأن تلك العمارة مؤسسة على نصوص الوحي والسنة، وأن الفقه الحضاري لا يستقيم عوده إلا بالرواء من ينابيع الدين الصافية.

وطالبت الندوة بإعداد مدونة واسعة عن الفقه الحضاري الإسلامي ومجالاته، كمسائل العمران والبيئة والمياه، وهو ما يسمح بتأسيس فقه مؤصل ومفصل في تلك المجالات على أيدي فقهاء محدثين يربطون الفقه الحضاري بالفقه الموروث وفق المذاهب المتعددة، تمهيداً لوضع إطار مستقبلي لاستيعاب مستجدات الحياة المعاصرة.

ورأت الندوة ضرورة التأكيد على رؤية الإسلام العميقة والأصيلة المتعلقة بالحرية الفردية، ورؤية الإسلام التي تحفظ البيئة من التلوثات المختلفة، ولذا طالبت الندوة بالمساهمة في وضع حد لظاهرة الاحتباس الحراري والتصحر، مع الاهتمام بالتشجير، مع إحياء الآداب والأخلاقيات التي أرساها الإسلام في استعمالات الماء، مع وضع ميثاق أخلاقي لاستهلاك المياه، والاستفادة من الرؤى الفقهية في مجالات التقسيم والاستثمار العقاري بما يخدم أهداف التنمية.

لكل حضارة طابعها الخاص والطابع المميز لحضارة الإسلام هو الطابع الأخلاقي

جانب من الندوة

وأوصت الندوة بألا يقتصر دور المسجد على أداء العبادات فقط، بل من الضروري أن يشمل كل جوانب الحياة وأنشطتها، وهو ما يفرض أن يراعي عند إنشاء المساجد أن يتم تزويدها بالمرافق والمساحات التي تخدم رسالتها.

وقد ناقشت الندوة التي استمرت أربعة أيام (18- 21 ربيع الثاني 1431هـ، 3- 6 إبريل 2010م)، عدداً من المحاور منها: فقه المجتمع، فقه المهن وأربابها، فقه البيئة والكائنات، فقه الأسواق، فقه الطريق، وفقه المدينة والعمران؛ على اعتبار أن الإنسان مدني بطبعه، وهذه المدنية تفرض شبكة من العلاقات والحاجات، وهي أمور نظرت إليها الشريعة الإسلامية نظرة اعتبار وأولتها قدراً من أحكامها، ورتبت جزءاً من أمورها.

وفي كلمته الافتتاحية للندوة أكد مفتي عمان فضيلة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي أن لكل حضارة طابعها الخاص، وأن الطابع المميز لحضارة الإسلام هو الطابع الأخلاقي، ولذا كان عنصر الأخلاق واضحاً في كل تشريع.

أما رئيس اللجنة المنظمة ورئيس تحرير مجلة التسامح د. عبد الرحمن السالمي فأكد أن هدف الندوة إنتاج رؤية جديدة ووعي جديد بالعمران الحضاري في الرؤية الإسلامية كأحد السبل المطروحة للخروج من المأزق الحضاري الذي تعيشه الأمة الإسلامية. فالهدف ليس التمدح في الخبرة التاريخية الإسلامية في المجال العمراني.. وإنما تجديد الرؤية والعزيمة من أجل تواصل قوي وفعال بين الرؤية الإسلامية للعمران والعصر الذي يحيا فيه المسلمون.

ومن الأوراق التي ناقشتها الندوة ورقة المفكر اللبناني د. رضوان السيد بعنوان "مفهوم الفقه الحضاري..الوظيفة والغاية"، وأشار إلى أن أول من تحدث عن فقه الحضارة والعمران البشري كان عبد الرحمن بن خلدون، وأن حالة الضعف والتراجع التي عاشها المسلمون في عصره دفعته إلى البحث عن علم جديد يدرس فيه قوانين وسنن الاجتماع البشري وتطور الحضارات، وكان هذا البحث "الخلدوني" فاتحاً لظهور علم العمران كعلم جديد بعيداً عن علوم الكلام والفقه.

وحدد رضوان السيد ثلاثة أسس للفقه الحضاري الجديد هي:

- المعرفة الشاملة بالحضارات والديانات وبحضارة العصر. وتجربة المسلمين قديماً وحديثاً.

(*) باحث وصحفي.

- القول بالاستخلاف والتكليف ، بحيث يسعى المسلم للعمل على تحقيق المقتضيات والاستحقاق.
- القول بالحوار وتبادل التجارب والخبرات مع العالم الخارجي، تحقيقاً للتعارف والتكامل.

أما أستاذ القانون بجامعة الإسكندرية د. محمد كمال إمام في بحثه "الحسبة ودورها الرقابي" فأشار إلى أنه لا خلاف عند فقهاء جميع المذاهب الإسلامية على حرمة الحياة الخاصة، وأن الفقه الشرعي أقام بعض فروعه على أساس من هذه الحرمة، مثل وجوب الاستئذان، ولفت إمام النظر إلى ما أولته الشريعة الإسلامية من أحكام لحماية الحرمة والحرية الخاصة.

أما الفقيه السوري د. وهبه الزحيلي فقدم ورقة بعنوان "المصادر التشريعية لفقه العمران". عرضت للمصادر العلمية لفقه العمران، وأورد ما يقارب من سبعين مصدراً ومرجعاً في فقه العمران.

ورأى الأمين العام المساعد للمجلس الأوروبي للإفتاء د. عبد المجيد النجار "في ورقته" "فقه المهاجرين في ظل التحديات المادية" أن تغير أهداف الوجود الإسلامي بالغرب من الهجرة إلى الاستقرار يوجب تطوير الفقه الإفتائي ليحقق أحكام الدين ومقاصده.

أما د. إبراهيم البيومي غانم، في ورقته "فقه إدارة المياه وحماية البيئة في الإسلام من خلال نظام الوقف"، فأشار إلى أن الماء ورد ذكره في حوالي خمسمائة آية من القرآن الكريم، وأن الفقه الإسلامي القديم قام بدوره كاملاً في مسألة المياه وحماية البيئة، أما الفقه الحديث فمطالب بالاجتهاد لإنتاج فقه حضاري يعالج مشكلات المياة، خاصة وأن المياه من قضايا الصراع الدولي في الوقت الحاضر ومن المحتمل نشوب حروب حولها.

وفي الندوة دار جدل فقهي بين د. عبد المجيد النجار و د. وهبه الزحيلي حول الموقف الفقهي من بقاء السيدة حديثة العهد بالإسلام مع زوجها في حال إسلامها، حيث رفض الزحيلي تلك الفتوى، وأشار إلى أن المذاهب الفقهية الأربعة تؤيد التفريق بين المرأة التي تشهر إسلامها وبين زوجها غير المسلم، معتبراً أن البقاء هو نوع من المخالفة الشرعية للنصوص القطعية في القرآن الكريم؛ في حين رأى النجار جواز بقاء المرأة التي تشهر إسلامها مع زوجها غير المسلم في الدول الغربية بشروط معينة، مراعاة للظروف الاجتماعية، وأشار إلى أن المجلس الأوروبي للإفتاء أقر تلك الفتوى، وأن تلك الفتوى مؤيدة بأقوال 13 فقيهاً من كبار فقهاء الإسلام الأوائل.

أما الطبيب خالص جلبي في ورقته "فقه أدب مهنة الطب" فأشار إلى أن الطب الحالي في الغرب مصاب بثلاث علل قائلة هي: الروح العدمية، والمسار العبثي، والمصير الإلحادي، وأرجع تلك العلل إلى الدور الذي لعبته الكنيسة في فترات سابقة من التاريخ الغربي، فأنتجت تشوهات في فلسفة الطب وأخلاقياته.

أما المؤرخ المغربي د. عبد الهادي التازي فكانت ورقته بعنوان "نظم المدن الإسلامية"، وأكد أن بناء المدينة الإسلامية كان يستجيب لحاجات ساكنيها، فكان بناء المدينة جزءاً من بناء الشخصية والأخلاق والهوية؛ ومن ثم فتخطيط المدينة لم يكن عملاً ارتجالياً ينجز دون رؤية وتفكير، فالبناء عمل يحتاج لدراسة مستقبلية، ويحتاج لمعرفة سائر الحاجيات اليومية والفصلية والموسمية، على صعيد الاقتصاد والصناعة والثقافة.

أما المفكر والفقيه السعودي عبد الله فدعق فكانت ورقته بعنوان "مقاصد الشريعة وحماية البيئة"، وطرح عدداً من المقاصد الشرعية في حماية البيئة على الجانبين الاجتماعي والثقافي، وأكد أن المحافظة على مكونات البيئة يعد أمراً شرعياً؛ حتى لا يحدث خلل في الكون، ودعى فدعق إلى تربية النشء على الوعي البيئي وتبصيره بحقيقة الموقف الإسلامي الأصيل من البيئة ورعايتها عبر وسائل التثقيف المختلفة، وإيقاظ الضمير الديني في رعاية البيئة.